

بدليل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم **أسم الله على قلب المؤمن** يسمى ألم لم يسم أو يلمن
 القياس على ظاهر الآية بكونه مقيماً على الناس وهو مجمع عليه في موضع
 للأية باتفاق وهذا الاعتراض راجع إلى دعوى اختلاف شرط من
 شروط العلة بمصادمة النص **الاعتراض الثالث** فاد
 الوضع وإن يقع المعتض من القياس المخصوص وحاصله
 بيان كون الجامع بين الأصل والفرع قد ثبت أن الشارح
 اعتبره في نقيض الحكم المدعى وسمى بذلك لأن المعتض يدعى أن
 المستدل وضع في المسئلة قياساً لا يصح وضعه فيها مثاله أن يقول
 المستدل على التكرار يس في التعشى بالقياس على الاستجار مع
 قيس فيه التكرار كالأسفار فيقول المعتض المصحح ليس بالمتكرار
 لأن الشارح قد جعله على سقوطه وكراهته وذلك في المصحح على
 الخفي فكيف يعتبر في إثباته وجوابه بيان وجود المانع في
 أصل المعتض فيقول في المثال إنما اعتبره الشارح كرهته التكرار
 في الخفي لأنه يعرض الخفي للتلقي لأن الخفي يتلف بكثرة التكرار
 وهذه المانع قد نال في التعشى فاقضاء المصحح للكلمة باق فيه
 وهذا الاعتراض يعود إلى كون الوصف عليه التفاضل وذلك

خلل شرط

جليل شرط **الاعتراض الرابع** منع ثبوت الحكم في الأصل
 وهو أن يمنع المعتض من دعوى حكم الأصل مطلقاً أي من غير
 تقسيم احترازاً مما بعدها فيبطل بذلك استدلال المستدل
 بهذا القياس وهو لا يكون هذا الاعتراض قطعاً للمستدل
 مجرداً وإنما ينقطع إذا عجز عن إثباته بالدليل على الصحيح مثال
 أن يقول المستدل على عدم قبول جلد الخنزير لا يلباغ بالقياس
 على جلد الكلب جلد الخنزير لا يقبل الدباغ للجاسه الغليظة
 كالكلب فيقول المعتض لأن لم أن جلد الكلب لا يقبل
 الدباغ وما قلت أن جلد الكلب لا يقبل الدباغ فالمنع والمطلوبه
 بالذواحد **وجوابه** باقاه الدليل على ذلك ثم المعتض بعد أن
 أقام المستدل الدليل على صحه ما ادعاه أن يعترض ثانياً ولا ينقطع
 مجرد أقامه الدليل إذ لا يلزم من صحه ما ادعاه الدليل صحته فيطالب بصحته
 والله أعلم وهذا الاعتراض راجع إلى دعوى اختلاف الشرط
الاعتراض الخامس التقسيم أي منع ثبوت الحكم بالتقسيم
 وحقيقته أن يكون اللفظ مترادفاً بين امرين أحدهما مخصص فيصوبه
 المعتض إما مع الكون عن الآخر لأنه لا يضره أو مع التعرض